حين يصبح العمل نادرًا: استشراف عالم بلا وظائف تقليدية

1. مقدمة

في العقود الأخيرة، تصاعدت المخاوف بشأن مستقبل العمل مع التطور السريع للأتمتة والذكاء الاصطناعي، حيث تشير تقارير حديثة إلى احتمال اختفاء نسبة كبيرة من الوظائف التقليدية. اليوم، يقف العالم على عتبة مرحلة مفصلية قد تغيّر العلاقة بين الإنسان والعمل كما نعرفها. فالتطور الهائل في تقنيات الذكاء الاصطناعي والروبوتات والبرمجيات الذكية يثير أسئلة جوهرية حول مصير الوظائف التقليدية، وحول ما إذا كانت المجتمعات ماضية نحو مستقبل يصبح فيه العمل موردًا نادرًا بدلاً من أن يكون حقًا متاحًا للجميع. وفي قلب هذا التحول يبرز جدل واسع يجمع بين الأمل والخوف: أمل في أن تُحرّر التكنولوجيا الإنسان من أعباء الروتين وتفتح له آفاق الإبداع، وخوف من أن تُقصيه من سوق العمل وتعمّق الفوارق الاجتماعية والاقتصادية.

ولعلّ أخطر ما يحمله هذا المنعطف أنّه لا يطرح فقط مسألة اقتصادية أو تقنية، بل يلامس جوهر الاجتماع الإنساني ذاته: كيف يعرّف الإنسان نفسه من دون عمل؟ وما الذي يبقى من العقد الاجتماعي حين تتراجع الوظائف التقليدية التي صاغت ملامح الهوية الفردية والجماعية على مدى قرون؟ إنّها أسئلة عميقة تمتحن قدرة الفكر والسياسة والاقتصاد والمجتمع على تخيّل عالم مختلف، عالم يخرج عن المسار الذي ألفناه منذ بدايات التاريخ.

2. مدخل نظري وتاريخي للعمل

العمل كفعل إنساني له جذور ضاربة في التاريخ، لكن مفهوم "الوظيفة" بمعناها الحديث هو ظاهرة حديثة نسبيًا. في المجتمعات الزراعية التقليدية كان العمل يرتبط بالنشاطات اللازمة للبقاء، حيث يعمل معظم الناس في الزراعة لتأمين قوتهم بمعزل عن مفهوم الوظيفة الرسمية. لم يكن هناك فصل واضح بين الحياة العملية والحياة المنزلية؛ العائلة كوحدة إنتاج كانت تقوم بمعظم الأعمال، ولم يكن للعمل هوية وظيفية فردية كما في العصر الحديث. ومع بداية العصر الصناعي قبل حوالي قرنين من الزمن، حدث تحول جذري في ماهية العمل. ظهرت المصانع والمعامل مما أسّس لمفهوم الوظيفة المأجورة المنتظمة: أي أن يذهب الفرد يوميًا إلى موقع عمل محدد ويؤدي مهامًا متخصصة مقابل أجر ثابت. ظهر نظام الأجر بالساعة أو بالإنتاج، وارتبطت الهوية الاجتماعية للفرد بما يقوم به من عمل؛ فنشأت طبقات عاملة وأخرى مالكة لوسائل الإنتاج، وأصبح المرء يُعرّف اجتماعيًا بمهنته (عامل، فلاح، حدّاد، معلّم...). وتشير بحوث تاريخية إلى أن الحياة المهنية للفرد شكّلت جزءًا مهمًا من هويته الاجتماعية في المجتمعات الصناعية، حتى أن الألقاب والأسماء العائلية في كثير من الثقافات ارتبطت تاريخيًا بالمهن (كالأسماء ذات الدلالات المهنية مثل "الحداد" أو "الخياط" وغيرها) (Edgell, 2012; Grint, 2005).

مع الانتقال خلال القرن العشرين إلى الاقتصادات الخدماتية وما بعدها، تغير طابع العمل مرة أخرى. ارتفعت أهمية قطاع الخدمات والأعمال المكتبية جنبًا إلى جنب مع التصنيع، وبرز ما يسمى باقتصاد المعرفة في أواخر القرن العشرين. في هذه المرحلة، ازدادت قيمة العمل الذهني والمعرفي مقارنة بالعمل اليدوي. رغم ذلك استمرت فكرة الوظيفة الدائمة (9-5) كعماد للهوية الاقتصادية والاجتماعية لمعظم الناس. بيد أن التطورات التقنية المتسارعة في مطلع القرن الحادي والعشرين – وخاصة الأتمتة المتقدمة والذكاء الاصطناعي – جعلت الكثيرين يتنبؤون بتحول جديد جذري في مفهوم العمل، ربما يكون الأكبر منذ الثورة الصناعية. لقد بات من

المتصوّر الآن عالم تصبح فيه الوظائف النمطية نادرة، ما يثير الحاجة لمراجعة الرابط التاريخي بين العمل والهوية والدخل (Edgell, 2012).

ليس الجدل الدائر اليوم حول الروبوتات والذكاء الاصطناعي هو الأول من نوعه. على سبيل المثال، في ستينيات القرن الماضي حذّر اقتصاديون من "البطالة التكنولوجية" وطالبوا الرئيس الأمريكي جون كينيدي بالتحرك لمعالجة فقدان الوظائف الناجم عن الأتمتة (الجزيرة، 2023). وفي عام 1961 تساءلت مجلة *التايم* عن مدى مساهمة التغيير التكنولوجي السريع في ارتفاع عدد العاطلين الذي بلغ آنذاك 5.4 مليون شخص (الجزيرة، 2023). تكرر المشهد مع ظهور الحواسيب الدقيقة؛ فقد شكّل رئيس الوزراء البريطاني في 1978 لجنة خاصة لدراسة تأثير "الرقاقات الإلكترونية المُعْدِمة للوظائف"، بل إن صحيفة *نيويورك تايمز* افتتحت عقد الثمانينات بمقال يحمل عنوانًا مثيرًا: "الروبوت يسعى للحصول على وظيفتك!" (الجزيرة، 2023). ورغم أن كل موجة تكنولوجية تاريخيًا ترافقت مع خلق وظائف جديدة أيضًا، فإن هذا الخوف المتجذر يبين ارتباط العمل بهوية الإنسان وأمنه الاجتماعي: ففقدان الوظيفة لم يكن يعني خسارة دخل فحسب، بل تهديدًا لمكانة الفرد ودوره في المجتمع. واليوم ونحن على أعتاب ثورة ذكاء اصطناعي شاملة، يعود هذا التساؤل بصورة أشد إلحاحًا: هل نقف حقًا أمام عالم قد تختفي فيه الوظيفة التقليدية؟ وكيف سيؤثر ذلك على الفرد والمجتمع والاقتصاد؟

3. التحولات الراهنة في سوق العمل

يشهد سوق العمل حاليًا تحولات غير مسبوقة مدفوعة بالتقدّم السريع في الأتمتة والذكاء الاصطناعي. لقد أصبحت الآلات الذكية والبرمجيات قادرة على أداء مهام معقدة كانت حكرًا على البشر، مما يعرّض الكثير من الوظائف التقليدية لخطر الاستبدال التقني. وتشير دراسات حديثة إلى أرقام مثيرة للقلق حول حجم هذا التأثير. على سبيل المثال، يقدّر معهد ماكينزي العالمي أن ما بين 400 إلى 800 مليون فرد حول العالم قد يفقدون وظائفهم بسبب الأتمتة بحلول 2030 (بوابة الذكاء الاصطناعي، 2023). هذا الرقم الضخم يعادل تقريبًا خُمس قوة العمل العالمية، ويكشف احتمال حدوث موجة بطالة تكنولوجية واسعة النطاق إذا لم تُتخذ تدابير استباقية.

كما وتشير الدراسات إلى أن نسبة كبيرة من المهام الوظيفية قابلة للأتمتة: وجد تقرير لمؤسسة ماكنزي أن نحو نصف الأنشطة التي يتقاضى الناس أجرًا للقيام بها يمكن أتمتتها بالتقنيات الحالية، رغم أن أقل من 5% من المهن يمكن أتمتتها بالكامل (McKinsey Global Institute, 2017). ولكن حتى لو لم تُستبدل المهنة كاملة بالآلة، فإن أكثر من ثلث المهام في حوالي 60% من الوظائف يمكن تنفيذها بواسطة الآلات، ما يعني تغيرًا جوهريًا في طبيعة هذه الوظائف (World Economic Forum, 2020).

لا تؤثر الأتمتة على جميع القطاعات بنفس الدرجة، بل تتباين المخاطر حسب طبيعة العمل. فالمهام الروتينية والتكرارية هي الأكثر عرضة لأتمتة كاملة. في طليعة القطاعات المهددة يأتي قطاع التصنيع الذي شهد أصلًا قدرًا كبيرًا من الأتمتة في العقود الماضية. يقدّر تقرير ماكينزي أنه يمكن استبدال ما يصل إلى 73 مليون وظيفة في التصنيع بحلول 2030، تشمل عمال التجميع وتشغيل الآلات وفحص الجودة. وبالمثل، يواجه قطاع النقل مخاطر عالية مع تطور السيارات والشاحنات ذاتية القيادة؛ إذ يوجد في الولايات المتحدة وحدها نحو 3.5 مليون سائق شاحنة قد يتأثرون جوهريًا بتبني تكنولوجيا القيادة الذاتية خلال السنوات المقبلة (بوابة الذكاء الاصطناعي، 2023).

METRO
for Knowledge

حتى الوظائف المكتبية في القطاع المالي والإداري تتعرض لهجمة الأتمتة، حيث أصبحت الخوارزميات قادرة على أداء مهام المحاسبين والمدققين وموظفي إدخال البيانات بدقة وسرعة أعلى. على سبيل المثال، باتت خوارزميات الذكاء الاصطناعي تقوم بتقييم الائتمان واكتشاف الاحتيال وإدارة المحافظ الاستثمارية بكفاءة تفوق البشر في البنوك وشركات التأمين (بوابة الذكاء الاصطناعي، 2023).

لكن الصورة ليست قاتمة تمامًا؛ فتحولات سوق العمل تخلق أيضًا وظائف وفرصًا جديدة في مجالات ناشئة. إذ يرى الخبراء أن الكثير من الوظائف الحالية لن تختفي كليًا بل ستتطور، وستنشأ مهن جديدة تمامًا لم تكن موجودة من قبل. بالفعل، مع انتشار التقنيات الرقمية، برزت تخصصات كتحليل البيانات وتطوير البرمجيات وأمن المعلومات والتسويق الرقمي، وهذه توفّر ملايين الوظائف عالميًا اليوم. المنتدى الاقتصادي العالمي في تقريره عن مستقبل الوظائف لعام 2025 يتوقع توفير نحو 78 مليون فرصة عمل جديدة بحلول 2030 نتيجة التحوّل الرقمي ورفع مهارات القوى العاملة، في مقابل فقدان وظائف أخرى بسبب هذه التحولات (أرقام، 2023). فعلى سبيل المثال، يُفيد التقرير أن مجرّد التوسع في استخدام الذكاء الاصطناعي ومعالجة البيانات سيخلق حوالي 11 مليون وظيفة جديدة مقابل إلغاء نحو 9 ملايين وظيفة تقليدية، في حين أن الروبوتات والأتمتة الصناعية قد تؤدي إلى خسارة صافية تُقدّر بـ5 ملايين وظيفة إضافية (أرقام، 2023).

التاريخ أيضًا يعلمنا درسًا مهمًا: في الثورة الصناعية ورغم فقدان كثير من حرف الصناع التقليدية، ظهرت صناعات ووظائف جديدة كليًا. وتقدّر ماكنزي أن نحو 8–9% من الوظائف في عام 2030 ستكون في مهن جديدة تمامًا لم تكن موجودة من قبل (McKinsey Global Institute, 2017). ومع ذلك، يظل التحدي الكبير هو فترة الانتقال: أي كيف سيتأقلم ملايين العمال مع التحولات السريعة، وكيف سيتم اكتساب المهارات اللازمة للوظائف المستحدثة. تشير التقديرات إلى أن ما يصل إلى 375 مليون عامل عالميًا قد يضطرون لتغيير مجالات عملهم واكتساب مهارات جديدة بحلول 2030 للتكيف مع سوق العمل الجديد. هذا يشمل تقريبًا ثلث القوة العاملة في دول متقدمة كالولايات المتحدة وألمانيا، ونحو نصف القوة العاملة في اليابان، الذين قد يحتاجون لإعادة تأهيل وظيفي واسع (World Economic Forum, 2020).

4. الأبعاد الاجتماعية لفقدان الوظائف

إن فقدان الوظائف على نطاق واسع لا يؤثر فقط على الدخل المادي للأفراد، بل يمتد ليشمل نسيج المجتمع واستقراره. تاريخيًا، شكلت الوظائف ركيزة للاستقرار الاجتماعي وبناء الطبقة الوسطى. الطبقة الوسطى تحديدًا اعتمدت على توفر وظائف مستقرة ذات دخل معقول تكفل مستوى معيشيًا كريما. ولكن مع تآكل هذه الوظائف، يواجه كثير من المجتمعات خطر انكماش الطبقة الوسطى واتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء. تظهر بيانات بحثية من الولايات المتحدة – إحدى أكبر الاقتصادات التي شهدت عقودًا من الأتمتة والعولمة – أن نسبة البالغين المصنّفين ضمن الطبقة الوسطى انخفضت من 61% عام 1971 إلى نحو 50% عام 2021 (Pew Research Center, 2022). هذا التراجع له أسباب متعددة، لكن التقدم التكنولوجي والأتمتة يُعدّان من العوامل المهمة؛ حيث أدت الأتمتة إلى اختفاء الكثير من الوظائف متوسطة الأجر (خاصة في قطاعي التصنيع والأعمال المكتبية)، مما أفرز استقطابًا وظيفيًا: نمو في وظائف عالية المهارة والأجر من جهة، ووظائف بسيطة منخفضة الأجر من جهة أخرى، مع تقلص ما كان بينهما.

وتشير دراسات اقتصادية إلى أن إدخال التقنيات الجديدة كان له دور بارز في اتساع فجوة الدخل؛ إذ يُعزى حوالي 50–70% من نمو التفاوت في الأجور على مدى الأربعين عامًا الماضية إلى تأثيرات الأتمتة والتقنيات الحديثة (Muro et al., 2019). بعبارة

أخرى، ساهمت التكنولوجيا في تقليص حصة العمال من الثروة المولّدة مقارنة بحصة أصحاب رأس المال (Muro et al., 2019)، مما أضرّ بمكانة وشعور الطبقة الوسطى بالاستقرار.

من جانب آخر، يبرز تحدٍّ اجتماعي جديد يتمثل في عدم المساواة الرقمية أو الفجوة المعرفية بين من يمتلكون المهارات التقنية ومن يفتقرون إليها. فمع تحول معظم الوظائف نحو المهارات الرقمية، أصبح التدريب التقني شرطًا أساسيًا للحصول على فرص العمل الجديدة. تشير بيانات المنتدى الاقتصادي العالمي إلى أن حوالي 60% من وظائف المستقبل ستتطلب مهارات رقمية عالية (الموسوعة، 2023)، مما يعني أن من لا يمتلك الحد الأدنى من المعرفة الرقمية سيواجه صعوبة متزايدة في إيجاد عمل لائق. هذا الواقع يهدد بتكوين طبقة مهمّشة رقمياً تبقى حبيسة الوظائف المتدنية أو البطالة، مقابل طبقة أخرى ماهرة تزداد ثراءً ونفوذًا.

ويتقاطع البعد الرقمي هنا مع البعد الاجتماعي-الاقتصادي: فغالبًا ما تتركز مهارات التقنية في أوساط حصلت على تعليم جيد أو في المدن الكبرى، بينما تعاني شرائح في الأرياف أو المجتمعات الفقيرة من ضعف التأهيل الرقمي. وهكذا قد تتحول الفجوة الرقمية إلى فجوة في فرص العمل ودخل الأفراد، مما يزيد من الاستقطاب الاجتماعي. وهذا يدعو صناع القرار إلى التركيز على سياسات سد الفجوة الرقمية عبر تحسين التعليم والتدريب التقني للجميع، تفاديًا لخلق فئة جديدة من المحرومين في عصر ما بعد الوظائف التقليدية.

إن البطالة التقنية الواسعة قد تكون لها آثار اجتماعية بعيدة المدى أيضًا على تماسك الأسرة والمجتمع المحلي. فالوظائف ليست مجرد مصدر رزق؛ بل إن مكان العمل هو مكان للتفاعل الاجتماعي وبناء العلاقات. وإذا اختفى العمل التقليدي، قد يفقد الكثيرون تلك الشبكة الاجتماعية والدعم الذي كان يوفره الزملاء والعملاء. يضاف إلى ذلك أن العديد من أنظمة الضمان الاجتماعي (مثل التأمين الصحي والتقاعدي) مرتبطة تقليديًا بالعمل. فإن تراجع الوظائف التقليدية يضع شريحة واسعة أمام خطر فقدان تلك المزايا ما لم تعاد هيكلة أنظمة الحماية الاجتماعية بطريقة تفصل بين الحصول على المنافع وبين وجود وظيفة رسمية.

خلاصة القول، فقدان الوظائف ليس مجرد حدث اقتصادي، بل زلزال اجتماعي محتمل. الطبقة الوسطى – عماد الاستقرار – مهددة بالانحسار، والتفاوت مرشح للاتساع إذا لم تتخذ إجراءات لتوزيع مكاسب التقنية بعدالة. والأفراد الذين يجدون أنفسهم خارج سوق العمل قد يعانون نفسيًا واجتماعيًا بطرق تؤثر على مجمل المجتمع. كل ذلك يحتم التفكير بسياسات استباقية لحماية النسيج الاجتماعي في عصر قد تصبح فيه الوظيفة النمطية أقل شيوعًا.

5. الأبعاد الاقتصادية

مع تقلص الوظائف التقليدية وازدياد اعتماد الإنتاج على الآلات والبرمجيات، تبرز أسئلة جوهرية حول شكل الاقتصاد المستقبلي وكيفية توزيع القيمة فيه. من الواضح أننا نشهد نشوء نماذج عمل جديدة مختلفة جذريًا عن نمط الوظيفة الثابتة مدى الحياة. فمن جهة، هناك اقتصاد المنصات والعمل الحر (Gig Economy) الذي أصبح ظاهرة عالمية تنمو بوتيرة متسارعة. يعتمد هذا الاقتصاد على المنصات الرقمية لربط مقدمي الخدمات بالمستهلكين عند الطلب، مثل تطبيقات توصيل الركاب (أوبر) وتأجير المنازل (إير بي إن بي) والعمل الحر عبر الإنترنت (منصات المستقلين). وقد نما اقتصاد الأعمال الحرة عالميًا بنحو 500% بين عامي 2000 و2014 مدفوعًا بازدهار ريادة الأعمال والتوظيف المرن عبر الإنترنت (اليوم السابع، 2016). وتشير التقارير إلى أنه في الولايات المتحدة مثلاً بلغ عدد العاملين كمستقلين (فريلانسر) عام 2016 حوالي 53 مليون شخص يمثلون 34% من قوة العمل، مع توقعات بارتفاع النسبة إلى 43% بحلول 2020 (اليوم السابع، 2016).

هذا التحول يعني أن شريحة كبيرة من القوى العاملة باتت تعتمد على دخل غير ثابت من مشاريع قصيرة الأجل أو أعمال حرة متعددة بدلاً من الوظيفة الدائمة. ويوفر اقتصاد المنصات مزايا مثل المرونة للعاملين وتوفير التكلفة للشركات (حيث لا تتحمل مزايا وظيفية ثابتة)، لكنه في المقابل يطرح تحديات تتعلق باستقرار الدخل والحماية الاجتماعية لهؤلاء العمال. ومع ذلك، قد يكون التوسع في العمل الحر خيارًا حتميًا في عالم تقل فيه الوظائف التقليدية؛ فهو يسمح للأفراد بتطوير مهارات متنوعة والعمل لصالح عملاء عديدين حول العالم، ما قد يخفف جزئيًا من أزمة البطالة التقنية عبر خلق سبل جديدة للكسب حتى لو لم تكن "وظائف" بالمعنى التقليدي.

من جهة أخرى، يؤدي الاعتماد المتزايد على التكنولوجيا إلى ظاهرة النمو بلا تشغيل أو ما يمكن وصفه بـ"المفارقة الإنتاجية". إذ يرتفع الإنتاج الكلي وكفاءة الاقتصاد بفضل الأتمتة والذكاء الاصطناعي، لكن بدون زيادة مناظرة في فرص العمل البشرية بل ربما مع انخفاضها. على المستوى الكلي، تعدنا الثورة الصناعية الرابعة بطفرة في الإنتاجية تفوق ما شهدناه في أي عصر سابق. تُظهر التوقعات أن تقنيات الذكاء الاصطناعي يمكن أن تضيف إلى الاقتصاد العالمي ما يصل إلى 15.7 تريليون دولار بحلول عام 2030 (Programming Ocean، 2023) – وهو رقم يتجاوز مجموع الناتج الحالي للصين والهند معًا. هذا يعني أن كعكة الثروة العالمية ستكبر بحجم هائل نتيجة الأتمتة الشاملة. وتاريخيًا، كل زيادة في الإنتاجية والثروة كانت تنعكس – نظريًا – في تحسين مستوى المعيشة العام. لكن التحدي في عصر "ما بعد العمل" هو كيفية توزيع هذه الثروة الإضافية في ظل تركز عملية الإنتاج بيد الآلات ومالكيها.

إذا تُركت ديناميات السوق دون تدخل، قد يتعاظم تركّز الدخل والثروة لدى أصحاب رأس المال والتكنولوجيا، بينما يفقد معظم العمال مصدر دخلهم مع تراجع الوظائف. من هنا يطرح المفكرون تصور "اقتصاد ما بعد العمل" الذي ترتفع فيه الرفاهية الشاملة شريطة إعادة توزيع الثروة بشكل عادل (ويكيبيديا، 2023). أي أن المجتمع سيحقق فائض إنتاج ضخم بفضل الآلات، لكن ضمان استفادة الجميع من هذا الفائض يتطلب عقدًا اجتماعيًا جديدًا وآليات تدخل حكومية مثل الضرائب والتحويلات لتجنب هوّة طبقية هائلة. على سبيل المثال، يشير البعض إلى فكرة فرض ضريبة على الروبوتات أو على أعمال الأتمتة، بحيث تساهم أرباح الشركات العالية الناتجة عن استبدال البشر بالآلات في تمويل برامج دعم للعاطلين أو تدريبهم. وقد اقترح تقرير للبرلمان الأوروبي عام 2017 دراسة فرض "رسوم استخدام" على الروبوتات كأحد السبل للحفاظ على التماسك الاجتماعي وتمويل إعادة تأهيل العمال الذين فقدوا وظائفهم (الجزيرة، 2017). غير أن منتقدي هذا التوجه يرون فيه معالجة سطحية قد تضر أكثر مما تنفع؛ إذ حذّر خبراء من أن فرض ضرائب مرتفعة على الأتمتة ربما يُبطئ التقدم التكنولوجي ويحدّ من الاستثمار والابتكار، بل وقد يدفع الشركات لنقل أعمالها إلى دول أقل كلفة ما يضر بالتنافسية الكلية (الجزيرة، 2017).

من الأفكار الأخرى المطروحة لمواجهة هذا الواقع الاقتصادي الجديد فكرة الدخل الأساسي الشامل أو ما يسمى أحيانًا "الراتب الوطني". تقوم هذه الفكرة على منح كل مواطن مبلغًا ثابتًا منتظمًا من المال بغض النظر عن كونه يعمل أم لا، ودون شروط أو قيود. اكتسبت هذه السياسة تأييدًا بين العديد من الاقتصاديين بوصفها حلًا محتملًا لمشكلة فقدان الوظائف الجماعي المتوقع، وليس مجرد إجراء لمكافحة الفقر. والهدف منها أنه إذا تولت الآلات إنتاج معظم القيمة في الاقتصاد، فإن حصّة من تلك القيمة يجب أن تعود لكل فرد لضمان قدرة الناس على العيش والاستهلاك حتى بدون وظائف. هناك تجارب محدودة تم تنفيذها لاختبار جدوى الدخل الأساسي. فمثلاً في مقاطعة غيونغي بكوريا الجنوبية بدأ تطبيق برنامج يمنح حوالي 170 ألف شخص مبلغًا يعادل 220 دولارًا كل ثلاثة أشهر بلا أي شروط، على أن يُنفق داخل المقاطعة دعمًا للاقتصاد المحلي. وقد أفاد أصحاب المتاجر هناك بزيادة في المبيعات بنسبة 45% بفضل هذا الدخل المجاني الذي حصل عليه الشباب تحديدًا (الجزيرة، 2020).

مثل هذه النتائج تعطي لمحة عن إمكانية أن يُسهم الدخل الأساسي في تحفيز الطلب المحلي وتعويض فقدان الرواتب، لكنه بالطبع يثير أسئلة أخرى حول التكلفة وتمويله والاستدامة طويلة الأجل. كما توجد مخاوف تقليدية من أن يؤدي توفير دخل بلا عمل إلى تثبيط دافعية الناس للانخراط في أي عمل ("فخ الرفاهية" الذي يجعل البعض يفضّل راحة الإعانة على عناء الوظيفة) (الجزيرة، 2020)، بيد أن أنصار الفكرة يرون أن تصميم برنامج الدخل الشامل يمكن أن يتحاشى هذه الفخاخ إذا كان بمستوى معقول ويحفّز على ريادة الأعمال والإبداع بدل الكسل.

في المحصلة، يواجه الاقتصاد في عالم يقلّ فيه العمل البشري التقليدي سؤالًا جوهريًا: كيف نقيّم مساهمة الفرد اقتصاديًا بعيدًا عن الوظيفة؟ قد يصبح الاستهلاك (أي قدرة الفرد على الاستفادة من المنتجات والخدمات) هو المقياس الأهم عوضًا عن الإنتاج. وربما سنرى تحولًا في النظرة إلى العمل غير مدفوع الأجر (كالرعاية التطوعية أو العمل الأسري أو الإبداع الفني) ليكتسب قيمة أكبر ضمن الاقتصاد الكلي. كذلك قد يتغير مفهوم الإنتاجية نفسه؛ فبدل أن يُقاس بعدد الوحدات المنتجة لكل ساعة عمل بشري، سيشمل مساهمة الآلات والبرمجيات. وهذا يستلزم إعادة التفكير في الكثير من المؤشرات الاقتصادية التقليدية مثل الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة، لتتلاءم مع واقع أن جزءًا كبيرًا من الإنتاج سيتم دون عمالة بشرية. عندئذ ستكون مهمة السياسة الاقتصادية مزدوجة: تحفيز الابتكار والتقدم التقني من جهة، وضمان توزيع عادل لثماره بحيث لا يُترك أحد دون نصيب من الرفاهية الجديدة من جهة أخرى.

6. السيناريوهات المستقبلية

يتأرجح مستقبل العمل بين سيناريوهات عدة تتراوح من التفاؤل إلى التشاؤم، وربما يقع الواقع الفعلي في منطقة وسطى بينهما. رسم هذه السيناريوهات يساعد على استشراف الخيارات والتحديات القادمة:

أولا: سيناريو متفائل

تقوم التكنولوجيا بخلق وظائف جديدة أكثر إبداعًا وقيمة مما ألغته. أنصار هذا السيناريو يذكّرون بأن كل ثورة صناعية في الماضي أحدثت اضطرابًا في سوق العمل لكنها في النهاية أوجدت مجالات عمل غير مسبوقة. فاختراع الآلة البخارية ألغى وظائف يدوية لكنه ولّد صناعة ومهنًا في السكك الحديدية والمصانع وغيرها. وكذلك أتمتة الزراعة دفعت العمال إلى قطاعي الصناعة ثم الخدمات. وفي عصر الذكاء الاصطناعي، قد نرى طفرة في المهن الإبداعية والمعرفية التي تستفيد من قدرات الآلات الفائقة دون أن تستبدل البشر كليًا. على سبيل المثال، قد يتوسع دور الإنسان في الوظائف الإشرافية التي تراقب عمل الخوارزميات وتوجهها، وفي وظائف ابتكارية تعتمد على التفكير النقدي وحل المشكلات المعقدة التي تعجز عنها الآلات.

هذا السيناريو المتفائل يفترض أيضًا أن التكنولوجيا ستُحرر الإنسان من الأعمال الشاقة والرتيبة لتفتح أمامه مجالات للإبداع وزيادة جودة الحياة. فبفضل الإنتاجية المهولة للآلات، ربما تقل ساعات العمل الأسبوعية للإنسان بصورة ملموسة (مثلاً العمل 3 أو 4 أيام في الأسبوع بدلاً من 5 أو 6 حاليًا) دون أن ينخفض مستوى المعيشة، مما يمنح الأفراد وقتًا أطول لممارسة الهوايات وتطوير الذات والاهتمام بالأسرة. وبحسب هذا التصور، قد يصبح العمل بحد ذاته خيارًا وليس ضرورة قسرية للبقاء، وسيركز الناس على الأعمال التي تمنحهم شغفًا ومعنى. وبالفعل بدأت نُذر هذا السيناريو تظهر في الاقتصاد الرقمي حيث تنشأ وظائف "غريبة" بمعايير الماضي

(كصُنّاع المحتوى على يوتيوب أو مؤثري التواصل الاجتماعي أو مبرمجي البلوك تشين وغيرها) تدر دخلاً مجزيًا وتعتمد بالكامل على ابتكار أنشطة كانت معدومة قبل عقدين من الزمن.

ثانيا: سيناريو متشائم:

في المقابل، هناك من يرى المستقبل بصورة قاتمة محذرين من بطالة جماعية وأزمات اجتماعية متفاقمة. يستند هذا السيناريو إلى احتمال أن تتقدم تقنية الذكاء الاصطناعي بوتيرة أسرع من قدرة المجتمعات على التكيف، وأن تفني عددًا هائلًا من الوظائف خلال زمن قصير دون إيجاد بدائل كافية. بعض الدراسات الأكثر تشاؤمًا تتحدث عن نسب مرتفعة جدًا للوظائف القابلة للأتمتة؛ على سبيل المثال دراسة لجامعة أكسفورد توقعت في 2013 أن 47% من الوظائف في الولايات المتحدة معرضة للاستبدال بالتكنولوجيا خلال عقدين. ومع أننا رأينا تقديرات ماكينزي تشير إلى نطاق 400-800 مليون وظيفة مهددة عالميًا (بوابة الذكاء الاصطناعي، 2023)، فإن الوجه الأشد قتامة هو إن تحقق الرقم الأعلى ولم تنجح سياسات المواجهة، سنكون أمام نسبة بطالة قد تتجاوز أي معدل شهدناه منذ الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي.

البطالة الجماعية بدورها يمكن أن تجر وراءها مشكلات اجتماعية خطيرة مثل ارتفاع معدلات الفقر والجريمة وتعاطي المخدرات واضطرابات سياسية قد تهدد الديمقراطية والسلم الأهلي. ويعبّر عالم المستقبل الشهير يوفال نوح هراري عن تخوفه من نشوء "طبقة عديمي الفائدة" (The useless class) – وهم أناس لن يحتاجهم الاقتصاد في شيء وستتكفل الدولة بإعانتهم بأقل قدر لمنع انهيارهم دون أن يكون لحياتهم معنى إنتاجي (الجزيرة، 2018). مثل هذه النبوءة المزعجة تدق ناقوس الخطر، إذ أن الشعور بفقدان الدور وانعدام القيمة قد يدفعان المجتمعات إلى موجات تطرف وعنف أو إلى أزمات نفسية حادة على نطاق واسع. ولا يقف الأمر عند الأفراد؛ فمدن بأكملها تعتمد تاريخيًا على صناعة أو مؤسسة كبرى لتوظيف سكانها قد تتحول إلى "مدن أشباح" حينما تُغلق المصانع ويُستبدل العمال بالروبوتات.

أصحاب الرؤية المتشائمة يرون أيضًا أن أي وظائف جديدة ستظهر ستكون أقل عددًا من تلك المفقودة، أو تتطلب مهارات عالية لا يملكها معظم العاطلين، مما سيعني أن حل البطالة التقنية ربما يتطلب عقودًا ريثما يُعاد تكييف الأجيال القادمة عبر التعليم – وفي تلك العقود قد يحصل اضطراب اجتماعي كبير. بكلمات أخرى، هذا السيناريو يحذر من فجوة زمنية خطيرة بين تدمير الوظائف وبزوغ النظام الجديد، وهي فجوة قد لا تنجو منها مجتمعات كثيرة إذا لم يتم ردمها بوسائل استثنائية.

ثالثا: سيناريو توفيقي (وسط):

بين التفاؤل المفرط والتشاؤم المفرط، يطرح البعض رؤى توفيقية ترى أن المستقبل سيشهد إعادة تعريف لمفهوم "العمل" نفسه أكثر من مجرد زواله أو بقائه. وفق هذا المنظور، قد نقلل اعتمادنا على الوظيفة كهوية وغاية، ونعيد تقييم النشاط الإنساني بحيث يصبح أي فعل اجتماعي أو إبداعي ذا قيمة يعتبر عملاً حتى لو لم يكن مرتبطًا بوظيفة تقليدية بأجر. في هذا العالم، يحصل الأفراد على دخل أساسي يضمن معيشتهم (من خلال توزيعات الثروة أو دخل شامل كما ذكرنا)، ثم ينطلقون لتحقيق ذواتهم عبر أنشطة متنوعة قد تدر دخلاً إضافيًا أو لا تدر. المهم أن المجتمع سيعترف بقيمة مساهماتهم سواء كانت في رعاية الأسرة، أو التطوع المدني، أو الفنون، أو العلوم، أو الرياضة، حتى لو لم تكن في إطار وظيفة رسمية.

يدعم هذا التوجه أفكار فلسفية تنتقد أخلاقيات العمل التقليدية التي تربط قيمة الإنسان بعمله المأجور فقط. فهناك اتجاه فكري يدعو إلى الاحتفاء بالأنشطة غير المرتبطة بوظيفة مدفوعة، وإلى تطوير برامج مجتمعية وثقافية تملأ الفراغ الذي سيتركه تراجع العمل التقليدي (ويكيبيديا، 2023). وقد نرى انتشار مفهوم "المواطن الفاعل" الذي يشارك في مشاريع مجتمعية وتنموية محلية (مثل مبادرات بيئية، ثقافية، رياضية) مدعومة من الدولة كبديل عن العمل الوظيفي.

هذا السيناريو يستلزم أيضًا أنظمة تعليم مختلفة تُشجّع من الصغر على تنمية الشغف والمهارات الشخصية وليس فقط إعداد الطالب لسوق عمل ربما لن يوجد بصورته الراهنة. وسيكون التأقلم النفسي مع غياب الوظيفة تحديًا أساسيًا: فلا بد من خلق ثقافة جديدة تُقدّر الإنسان لذاته ولمواطنته ومشاركته الاجتماعية، وليس فقط لكونه عاملاً أو موظفًا. وربما يتم تبنّي مؤشر جودة حياة أو مؤشر مساهمة مجتمعية لقياس أداء الدول بدلاً من معدلات التوظيف وحدها. في هذا السيناريو التوفيقي يظل البشر يعملون بمعنى أنهم يمارسون أنشطة ذات هدف وفائدة، لكن مفهوم العمل سيتحرر من كثير من قيوده التقليدية (دوام ثابت، مكان محدد، وصف وظيفي صارم) ويتخذ مرونة سيُسهم في تعزيز إبداع الفرد وازدهار المجتمع روحيًا ومعنويًا.

7. الاستنتاج والرؤية المستقبلية

يواجه عالمنا اليوم منعطفًا تاريخيًا قد يتطلب إعادة صياغة العقد الاجتماعي الذي بنيت عليه المجتمعات الصناعية الحديثة. ففي القرن العشرين كان العقد الضمني يقضي بأن يعمل الفرد عددًا من الساعات مقابل أجر يوفر له عيشًا كريمًا، وأن الدولة مسؤولة عن تهيئة فرص العمل عبر النمو الاقتصادي المستمر. أما في مجتمع "ما بعد العمل" المقبل، فقد لا يكون هناك ما يكفي من الوظائف التقليدية لكل من يريد العمل أو يحتاجه. وهذا يستدعي سؤالًا جوهريًا: كيف نضمن لكل إنسان حياة كريمة ومعنى لحياته إذا لم تعد الوظيفة هي المنطلق؟

إحدى الركائز الأساسية لأي رؤية مستقبلية يجب أن تكون التعليم. لا يمكن التأكيد بما يكفي على أهمية إعداد الأجيال القادمة لعالم يختلف جذريًا عن عالم الآباء. ينبغي لأنظمتنا التعليمية أن تتحول من تلقين المعارف التقليدية إلى تعليم المهارات المرنة والمتجددة. يشمل ذلك المهارات الرقمية والتقنية دون شك، لكن ربما الأهم منها سيكون المهارات البشرية الفريدة التي سيظل الطلب عليها قائمًا مهما تقدمت الآلة – مثل التفكير النقدي، الإبداع، حل المشكلات المعقدة، الذكاء العاطفي، العمل الجماعي، ومهارات التواصل الإنساني. هذه المهارات الناعمة ستكون جواز مرور البشر إلى الأدوار التي لا تتقنها الآلات.

وإذا كنا نتوقع أن تتولى الآلات نسبة قد تصل إلى 40% من ساعات العمل في الاقتصاد (ويكيبيديا، 2023)، فعلينا أن نعد البشر للتركيز على الـ60% الباقية ذات الطبيعة البشرية المميزة. ومن جهة أخرى، ينبغي للنظم التعليمية نفسها أن تتبنى مبدأ التعلم مدى الحياة؛ فلن يكفي مستقبلاً أن يتعلم الفرد مهنة في مقتبل العمر ويعتمد عليها لبقية حياته، بل سيحتاج إلى تحديث معارفه ومهاراته باستمرار لمواكبة التقانات والفرص الجديدة (أرقام، 2023). ربما سنشهد مؤسسات تعليمية أكثر مرونة تتيح للبالغين دورات تأهيلية مجانية أو مدعومة كل بضع سنوات، وربما يصبح الحصول على إجازة للتعليم وإعادة التأهيل حقًا للموظف كما هي الإجازة المرضية حاليًا.

أما على صعيد السياسات العامة، فثمة دور محوري للحكومات في قيادة دفة هذا التحول بدل مقاومتها العمياء أو تركه لقوى السوق وحدها. إن دمج الذكاء الاصطناعي في عملية التنمية يتطلب رؤية واستراتيجية شاملة. من جانب، على الحكومات تبني التقنيات

الجديدة في الإدارة والخدمات (كالصحة والتعليم والنقل) لتحسين كفاءتها وإتاحة فرص اقتصادية جديدة، وهذا يشجع بقية المجتمع على مواكبة التطور بدل الخوف منه. ومن جانب آخر، عليها سن التشريعات والسياسات التي تخفف الآثار السلبية على الفئات المتضررة. شبكات الأمان الاجتماعي يجب أن يُعاد تصميمها لتكون أكثر مرونة وشمولًا؛ فبدل الاقتصار على تأمين البطالة التقليدي الذي قد لا يغطي العاملين المستقلين أو العاملين بدوام جزئي، ربما نحتاج لمزيج من تأمين البطالة والدخل الأساسي وضمانات صحية وتعليمية للجميع، ليتحقق فعليًا مفهوم "المواطنة الاجتماعية" حيث ينال كل فرد نصيبًا من خيرات بلده حتى لو عجز مؤقتًا عن المساهمة عبر وظيفة.

ولا يمكن إغفال دور القطاع الخاص والمسؤولية الاجتماعية للشركات. فعلى الشركات الكبيرة خاصةً في مجالات التكنولوجيا أن تدرك أنها تجني أرباحها بفضل كفاءة الأتمتة التي قد تأتي على حساب العمالة البشرية، وبالتالي عليها المساهمة في الحل. قد يكون ذلك عبر رسوم وضرائب توجه لصناديق التدريب والدعم (كما نقاش ضريبة الروبوتات) أو عبر استثمارات مباشرة في تدريب موظفيها وإعادة تأهيلهم، أو خلق فرص عمل بديلة في المجتمع (كمبادرات تنمية المجتمعات المحلية وغيرها). وإذا توثقت الشراكة بين الدولة والشركات، يمكن تخفيف حدة الصدمة الاقتصادية وضمان انتقال أكثر سلاسة لعصر ما بعد العمل.

في الختام، يبدو أننا مقبلون على عصر قد تتفوق فيه الآلة على الإنسان في كثير من المهام، لكن ذلك لا يعني أن دور الإنسان انتهى. فالبشرية عبر تاريخها وجدت طرقًا لتحويل التحديات إلى فرص. عالم بلا وظائف تقليدية قد يكون عالمًا مليئًا بالفرص الإبداعية لإعادة اكتشاف ماهية الإنسان ودوره الحقيقي. قد نعود لنطرح أسئلة فلسفية قديمة متجددة: ما الهدف من حياتنا إن لم يكن "لقمة العيش" شاغلنا اليومي الأساسي؟ وكيف نحقق ذواتنا بمعزل عن بطاقة الوظيفة والمسميات المهنية؟ هذه الأسئلة تدفع نحو إعادة صياغة رؤيتنا للتقدم والنجاح. ربما يكون النجاح في مجتمع ما بعد العمل هو مدى ازدهار الثقافة والفنون والعلوم، ومدى تمتع الناس بالصحة والوعي والسعادة، بدلاً من معدلات الإنتاج والتوظيف فقط.

إن دمج الذكاء الاصطناعي في التنمية بدل مقاومته هو الخيار العقلاني الوحيد؛ فالتاريخ علّمنا أن وقف عجلة التقنية مستحيل بل وضار. عوضًا عن ذلك، يجب توجيه هذه العجلة نحو الوجهة الصحيحة. على دولنا الاستثمار في البحث العلمي والتطوير التقني لضمان موقع في المستقبل الاقتصادي، وفي الوقت نفسه الاستثمار بالإنسان عبر التعليم والصحة والحماية الاجتماعية. بهذه الموازنة الذكية، يمكننا أن نجعل التكنولوجيا حليفًا للإنسان وليست عدوًا له. فإذا نجحنا في ذلك، قد يصبح عالم "ما بعد الوظيفة" ليس عالمًا للبؤس والضياع كما يُخشى، بل عصرًا ذهبيًا جديدًا تتحقق فيه وعود التقدم – حيث تعمل الآلة لتوفر للإنسان الوقت والرفاه، ويعمل الإنسان لتحقيق ذاته وخدمة مجتمعه بطرق أسمى من مجرد السعي خلف لقمة العيش (بوابة الذكاء الاصطناعي، 2023؛ ويكيبيديا، 2023).

المراجع (APA)

أرقام. (2023). المنتدى الاقتصادي العالمي: مستقبل الوظائف والتحولات التقنية. https://www.argaam.com

العربي الجديد. (2023). قراءة في كتاب "عالم بلا عمل" لدانيال سوسكيند. https://www.alaraby.co.uk

العربي الجديد. (2023). مراجعة كتاب دانيال سوسكيند: عالم بلا عمل. https://www.alaraby.co.uk

الجزيرة. (2017). البرلمان الأوروبي يناقش فرض ضريبة على الروبوتات. الجزيرة نت. https://www.aljazeera.net

الجزيرة. (2018). يوفال نوح هراري: طبقة عديمي الفائدة قادمة مع الذكاء الاصطناعي. الجزيرة نت. https://www.aljazeera.net

الجزيرة. (2020). الدخل الأساسي الشامل: حل لأزمة البطالة المستقبلية؟. الجزيرة نت. https://www.aljazeera.net

الجزيرة. (2023). هل يهدد الذكاء الاصطناعي مستقبل الوظائف؟. الجزيرة نت. https://www.aljazeera.net

الجزيرة. (2023، 15 مايو). هل يُهدد الذكاء الاصطناعي مستقبل العمل؟. الجزيرة نت. https://www.aljazeera.net

اليوم السابع. (2016). تقرير: نمو العمل الحر عالميًا بنسبة 500%. https://www.youm7.com

بوابة الذكاء الاصطناعي. (2023). الأتمتة ومستقبل الوظائف التقليدية: تحليل اجتماعي واقتصادي. https://bawabaai.com

بوابة الذكاء الاصطناعي. (2023). الأتمتة ومستقبل الوظائف التقليدية: تقرير ماكينزي العالمي. https://bawabaai.com

بوابة الذكاء الاصطناعي. (2023). تقديرات ماكينزي: الأتمتة قد تهدد 800 مليون وظيفة بحلول 2030. https://bawabaai.com

الموسوعة. (2023). المنتدى الاقتصادي العالمي: 60% من وظائف المستقبل ستتطلب مهارات رقمية. https://mawsuah.com

Programming Ocean. (2023). توقعات الذكاء الاصطناعي وإضافة 15.7 تريليون دولار للاقتصاد العالمي. https://programming-ocean.com

ويكيبيديا. (2023). العمل في المستقبل: السيناريوهات المحتملة. https://ar.wikipedia.org